

تضخيم الدرجات في المؤسسات التربوية كسلوكيات مدمرة للطالب والمجتمع الدكتور أحمد مغلاوي-المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة

Abstract :

the objective of This study is to shed light on the issue of inflating student's grades in the Algerian educational institutions, this phenomenon results from teacher's subjective motives through pressure imposed by administrators, students and their parents, or through private tutoring, as well as fraud while using modern technologies. We also dealt with the psychological, social, economic and pedagogical effects caused by the process of inflating student's grades on students, teachers, educational environment, and on the university.

الكلمات المفتاح: الطالب، الأستاذ، تضخيم الدرجات، المؤسسات التربوية

مقدمة: عندما ننظر في الاستخدام، العالمي عمليا، وفي جميع المؤسسات التعليمية لنظام الدرجات (العلامات)، سواء كانت الأرقام أو الحروف للإشارة إلى عملية حصول التعلم أو التحصيل الدراسي في هذه المؤسسات، وعندما نتذكر كيف أننا نضع تقننا ومجهوداتنا الكبيرة وأهدافنا وغاياتنا معلمين وطلابا على حد سواء باتخاذها كمؤشرات للتحصيل الدراسي، ونحن واثقون ثقة الأعمى الذي رأى في أن الحل يكمن في موثوقيتنا في نظم الدرجات)(I.E.Finkelstein,1913، بينما الحقيقة فإن عمليات تقييم الطلاب في كثير من الأحيان يكون له تأثير عكسي، وزيادة على ذلك الممارسات السيئة في التدريس (Carey,1993)، مثل تضخيم العلامات (Greenwald,1996)، ولنتقدم خطوة أبعد من ذلك، فقد خلقت التقييمات بيئة ذات طابع تجاري استهلاكي في الواقع (بينسون ولويس) (Benson and Lewis ,1994)، حيث ينتقل التركيز من قياس أداء الطالب بدقة إلى "ارضاء العميل" والتي أدت إلى تضاؤل وانخفاض المعايير العلمية والأكاديمية إلى حد كبير (رينز،غولدمان)، (Renner,1981,Goldman,1993)، ويؤدي تقييم الطلاب أيضا في بيئة ذات ضغط عالي على أعضاء هيئة التدريس إلى انخفاض مستوى التدريس من خلال ما يسمى مراقبة النفس أو كبح الذات (بونيتي)، (Bonetti,1994)، وتقول كاري "وعندما بحثت على مدى طويل الأجل،فقد وجدت أن تضخيم الدرجات المستشري يكون سببا مباشرا في الانخفاض العام للتعليم في الولايات المتحدة الأمريكية(Carey,1993,Young,1993,Crumbly and Fliender,1995)، وانطلاقا من هذه المقولات نرى كيف تتميز العلاقة بين الطالب (ة) والأستاذ بين عمليتي الجذب

والتنافر، نتيجة لعوامل عديدة ولعل أبرز هذه العوامل الدرجة (العلامة) الممنوحة للطالب (ة) من قبل الأستاذ وما يعقبها من ردود الأفعال، سواء كانت بالإيجاب والتي تترجم في ارتياح نفسي وسرور لدى الطلاب، وبالتالي تدفعهم إلى المزيد من الثقة بالنفس وخلق حيوية لديهم واندفاعهم نحو بذل المزيد من الجهد قصد تحقيق المزيد من التفوق والنجاح حيث يرى بانثر وزملاؤه "أنه لن يكون مستغربا في أن معظم أعضاء هيئة التدريس يرون أنه لا بد من تحفيز الطلاب على التعلم وتحسين مستواهم بعدم منحهم علامات متدنية" (Butler, and Nisan,1986 Butler 1986 Crooks,1988,Pulfrey et al ,2001) أو بالسلب والتي قد تكون سببا من أسباب الشعور بالمرارة والإحباط وخيبة الأمل، مما يدفع بالكثير من الطلاب للانكماش حول ذاتهم والزهد في مواصلة الدراسة، والتعلم وقد يكون سببا من أسباب ترك الطلاب للدراسة وهو ما يعد فشلا للطالب وللمجتمع و"تشير نتائجنا... إلى أن المعلومات المقدمة بشكل روتيني في المدارس هي أن العلامات قد تشجع الطالب على التركيز في الجوانب الكمية للتعليم وتخضع في الإبداع وتعزز الخوف من الفشل وتحبط العزائم (Butler and Nisan,1986)", تهدف هذه الدراسة التحليلية إلى تسليط الضوء على أهم عنصر يربط بين المعلم والطالب والبيئة التعليمية بشكل عام، وهي الدرجات وتضخيمها، والآثار المدمرة الناتجة عنها للطالب وانعكاسها على المجتمع.

1- فلسفة الدرجات (العلامات) وأنظمتها: لا تتوقف درجة (علامة) الطالب على قدرته فقط بل تتوقف أيضا على فلسفة المؤسسة التربوية المنعكسة في نظام علاماتها. فإذا حصل طالب مثلا على علامة (65%) وكانت هذه الدرجة أعلى درجات الصف فإن قيمتها أو معناها يتوقف على نظام الدرجات المتبع، فإذا كانت الجامعة تطبق النظام النسبي الذي يسميه البعض بنظام الأحرف، فإن هذه الدرجة ممتازة يستحق صاحبها (A) لأنها أعلى درجات الصف. أما إذا كانت تطبق النظام المئوي أو الرقمي فإن هذه الدرجة رديئة أو ضعيفة وغير مقبولة لأغراض التخرج أو الدراسات العليا.

ويتوقف معنى الدرجة (العلامة) على فلسفة المعلم أو رأيه أو حكمه الشخصي لأنه هو الذي يؤلف الامتحان، فيضع أسئلة سهلة بحيث ينجح الجميع، أو أسئلة صعبة لا ينجح فيها إلا القليل ويصحح الامتحان، ثم يقرر من يرسب أو ينجح حسب ما يراه

مناسبا، وتصرفه يتوقف دائما على الفلسفة التربوية التي يعتنقها، وعموما تتأثر درجة الطالب بإحدى فلسفات ثلاث هي:

- 1- الانسانية أو المثالية،
- 2- السلوكية أو (الواقعية أو الموضوعية)،
- 3- والبراغماتية (أو العقلية أو الوسييلية) (د. سبع محمد أبو لبدة).

وفي الحقيقة فإن تقييم عملية التحصيل العلمي أو المعرفي لدى المتعلمين لم يكن وليد اليوم بل يعود إلى عهود سابقة، ومن المفيد أن نتطرق إلى لمحة موجزة عن تاريخها.

2-لمحة تاريخية عن مفهوم الدرجات: تعتبر الدرجات المقدره من قبل الأستاذ والتقارير التي يحررها حول تحصيل الطالب الدراسي حديثة نسبيا في مجال التعليم، وفي الواقع فقبل (1850م)، فإن التقارير والدرجات لم تكن معروفة تقريبا في الولايات المتحدة، لفترة طويلة من القرن التاسع عشر، فإن معظم المدارس كانت تجمع مختلف الطلاب ومن مختلف الأعمار والجنسيات جنبا إلى جنب مع معلم واحد في غرفة واحدة من غرف المدرسة، وعدد قليل من التلاميذ ممن يدرسون في المستوى الابتدائي (الدراسات الابتدائية) وكان المعلم يقدم تقاريره لأولياء التلاميذ بإبلاغهم شفويا حول تطور أبنائهم الدراسي ويتم ذلك عادة أثناء زيارات تقوده إلى بيوت التلاميذ وزيارة أسرهم. وبارتفاع وزيادة عدد الطلاب في أواخر القرن التاسع عشر (1800م) بدأت بتصنيف الطلاب في المدارس إلى جماعات في المراحل الدراسية، وفقا لسنهم ولأفكار الجديدة حول المناهج وطرائق التدريس، وكانت إحدى هذه الأفكار الجديدة استخدام التقييمات الرسمية عن أعمال الطلاب، و كان المعلمون يكتبون في أسفل الورقة المهارات التي كان الطلاب يتقنونها والتي هم في حاجة إلى عمل إضافي فيها، وقد كان يتم ذلك في المقام الأول لمصلحة الطالب، لأنهم كانوا لا يسمحون للطلاب بالانتقال إلى المستوى التالي (الأعلى) حتى يظهروا إتقانهم للمهارات الحالية، وأقرب مثال عن ذلك بطاقة التقرير (السري). ومع تطبيق قوانين الحضور الإلزامي في المرحلة الابتدائية خلال أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أزداد عدد الطلاب الذين يلتحقون بالمدارس الثانوية بسرعة فما بين (1870م) و(1950م) ارتفع عدد المدارس الثانوية العامة في الولايات المتحدة الأمريكية من 500 إلى 10.000، ونتيجة لذلك أصبح موضوع تحديد مساحة محددة ومخصصة للتعليم الثانوي أكثر من ضرورة ، وزادت

رغبة السكان وإحاحهم على تنويع التخصصات، في حين واصل معلمو المدارس الابتدائية استخدامهم أوصافا مكتوبة وتقارير سردية لتوثيق التعلم لدى الطلبة، وبدأ المعلمون في المدرسة الثانوية يستخدمون النسب المئوية وعلامات أخرى مشابهة للمصادقة على إنجازات الطلاب في مختلف المجالات . كانت هذه بداية لتنظيم التصنيف وإعداد التقارير الموجودة اليوم، لقد كان ذلك بداية التحول التدريجي إلى نسبة الدرجات، وقد كانت محل تساؤل للعديد من المعلمين الأمريكيين، وفي الحقيقة فإن تلك الممارسة بدت طبيعية بزيادة الانتاج وازدياد الطلب على المعلمين في المدارس الثانوية والذين يواجهون إلى الآن الأعداد المتزايدة من الطلاب في الفصول الدراسية. ولكن في عام (1912م) وفي دراسة قام بها باحثان من ولاية ويسكنسون اللذين واجها تحديا خطيرا فيما يخص موثوقية الدرجات المئوية، واعتبارها مؤشرات دقيقة للتحويل المعرفي عند الطلاب، وفي دراستهما أظهر (دانيال ستراش)، (Daniel Strach) و(إدوارد تشارلز)، (Edward Charles) أن الأساتذة الثانويين في مختلف الثانويات كانوا يعينون درجات مئوية متنوعة على نطاق واسع إلى ورقتين متطابقتين من الطلاب، بالنسبة للورقة الأولى فقد تراوحت الدرجات من (64) إلى (98)، وفي الورقة الثانية تراوحت الدرجات من (57) إلى (97)، حيث أن بعض المعلمين كانوا يركزون على قواعد اللغة والنظافة والإملاء وعلامات الترقية، في حين رأى آخرون الاعتبار فقط للمدى الذي تبلغه ورقة هذه الرسالة في السنة الموالية، وقد استخدم (شتراساليوت) في تقريرهم الدراسي الورقات الهندسية المقدمة لمعلمي الرياضيات وتراوحت إحدى الورقات درجاتها ما بين (28) إلى (95) بفارق (67) نقطة، في حين أن بعض المعلمين قد خصموا نقاط الاجابات الخاطئة فقط وقد استغرق غيرهم في التركيز على نظافة الشكل والهجاء (التهجية) في الاعتبار، وأدت هذه الظاهرة من التباين الواسع في الممارسات إلى الانتقال التدريجي بعيدا عن الدرجات المئوية إلى التدريجات ذات فئات أقل أو أكبر حيث كان أحد هذه المقاييس المقترحة مؤلف من ثلاث نقاط الذي استخدم الفئات: ممتاز، متوسط وضعيف وكان الآخر مؤلفا من خمس نقاط هي: ممتاز، جيد، متوسط، ضعيف، وفاشل، أو التعبير عنها بالحروف (A, B, C, D, F) هذا التخفيض في عدد الفئات جاء كنتيجة للحد من التباين في الدرجات ولكنها لم تحل مشكلة الذاتية بالنسبة للمعلمين، (Thomas R. Guskey, Howard

(R.Pollio) حيث نلاحظ أن هناك مجهودات من الناحية التاريخية قد بذلت في سبيل وضع معايير لقياس وتقدير التحصيل الدراسي في مختلف أطوار التعليم في المنظومات العالمية، وقد أخذنا المنظومة الأمريكية كمثال لما لها من تأثير عالمي، أما في منظومتنا التربوية فقد تعذر علينا حصر طريقة التقييم بشكل مضبوط وموحد، إلا أنه في الغالب نستعمل النظام المئوي ولكن بطريقة يغلب عليها طابع العشوائية، لكون معظم المعلمين يفتقرون إلى مهارات القياس، بالإضافة إلى عامل الذاتية الذي غالبا ما يكون سببا من أسباب التجاذب والتنافر بين الطالب والأستاذ وما ينتج عنه من رد فعل لدى الأستاذ، والذي يعتبر هو المحور الأساسي في العملية التعليمية التعلمية بالإضافة إلى الطالب والمجتمع المدرسي، والبيئة التعليمية ككل بما فيها الآباء.

3- تساؤلات الطالبورد فعلا لأستاذ: إن الخطوة الأولى التي يخطوها الأساتذة وبشكل جماعي تقريبا في الاجابة عن اعتراض الطلاب عن الدرجة الممنوحة لهم هي محاولة إعادة صياغة النقاش في الاتجاه الذي يريدون إملائه على الطلبة بالقول " لكننا واضحين أن هذه الدرجة لم أُنحها لك بل هي الدرجة التي تستحقها، وإذا لم تقتنع بها فإنني مستعد لإعادة تصحيح ورقتك، بعد مرورك عبر القنوات الادارية الرسمية، وإذا وجدت أنني منحتك درجة أعلى من الدرجة التي تستحقها فإنك تتحمل عواقب التشكيك في نزاهة أساتذتك وبالتالي أنصحك بالتفكير وإعادة التفكير في الموضوع" والواضح أننا عندما نقول للطالب أن هذه هي علامتك فإننا نعني بذلك ضمنا أننا نوجه النقاش في الاتجاه الذي يبعد الطالب عن مطالبته في معرفة الكيفية والمعايير التي تمت بها عملية تقييم عمله، وكيف تحصل على تلك الدرجة وبالتالي اقتناعه بالكيفية التي نبرر بها والطريقة والمعايير التي تمت بها قياس مجهودهم الدراسي، إن الأساتذة يعرفون مسبقا أن الطلبة الذين يحصلون على إجابات مقنعة لتساؤلاتهم فإن ذلك يؤدي إلى شعورهم بالارتياح حتى لو كانت الدرجة الممنوحة لهم متدنية.

ولكننا في ذات الوقت فإننا ندرك أن الغالبية العظمى من الطلاب يلجؤون إلى ذلك لأجل تغليب بعض الأساتذة الذين لم يطلعوا على أعمال الطلبة وبالتالي فإنهم يمنحهم درجات جزافية دون القيام بعمليات التصحيح والتقييم بشكل علمي ومنطقي وعقلاني وفي هذه الحالة فإننا نجد نوعين من الطلبة الذين قدروا أن الدرجات الممنوحة لهم لا

تطابق مجهودهم الدراسي، ولا تعبر عن إجاباتهم عن الأسئلة التي وردت في الاختبار فالنوع الأول هو من أعطيت لهم علامة تفوق العلامة التي يستحقونها فعليا، وهؤلاء الطلبة لن يكون لهم رد فعل سلبي ولا الطعن في الدرجة الممنوحة لهم، أما النوع الثاني فهم الطلبة الذين أجابوا إجابات صحيحة عن الأسئلة الواردة في الاختبار حسب تقديراتهم وبالتالي فإنهم يشعرون بأنهم قد تعرضوا لعملية تقييم مجحفة في حقهم، وأن حقوقهم قد تم التعدي عليها من قبل أساتذتهم ، فضلا عن ذلك أن الكثير من الطلاب يهدفون من خلال اعتراضهم على الدرجات الممنوحة لهم بإظهار أنفسهم أمام أهلهم وزملائهم بأنهم ضحايا أساتذتهم، وأن التقصير والخلل لم يكن صادرا عنهم وهذا النوع من التضليل الطلابي نجده عند الكثير من الطلبة والطالبات المهملين لدروسهم خلال السنة الدراسية، وفي نهاية الفصل أو السنة يلجؤون إلى عمليات التكهن حول المواضيع التي قد ترد في أسئلة الامتحان وقد يصيب الطالب مرة ويخيب مرات وفي حالات شاذة قد نجد بعض من الطالبات ممن يبررن تدني علامتهن بحجة أنهن قد تعرضن لمساومات لا أخلاقية من بعض الأساتذة، وفي هذا الاتجاه فإنه قد يكون من المفيد أن اتطرق لحادثة وقعت لي شخصيا مع إحدى الطالبات في أحد الدفعات التي كان لي شرف تدريسها، فبعد أن انتهيت من عملية التصحيح سلمت للإدارة ككشف العلامات المستحقة لكل طالب وغادرت القسم الذي أدرس فيه وبعد ساعة التقيت مع أحد الزملاء الأساتذة وبعد التحية اقترح علي أن نذهب سويا إلى نفس المعهد لسبب يخصه ترددت قليلا ثم ذهبت معه وفي ذهني ربما قد يكون هناك من الطلبة من لديه استفسار أو سؤال حول درجتهمع الإشارة إلى أنني سلمت حلول أسئلة الامتحان وسلم التقيط مرفقا بالإجابة النموذجية، لتعلق مع علامات الطلاب، ليطلع عليها الجميع، ومع ذلك فالإنسان يظل إنسان ولو أنه علميا لا مبرر لأستاذ أن يخطئ في حق الطالب، وإذا اخطأ فلا عيب في مراجعة خطئه، وبالفعل ما أن وصلنا إلى المعهد حتى فاجئني مدير الدراسات بأن إحدى الطالبات قد أغمي عليها بعد اطلاعها على درجتها، وأنهم أرسلوها في سيارة اسعاف إلى المستشفى، حيث طلب مني مدير الدراسات أن أحضر في اليوم التالي ومعني أوراق الامتحان الخاصة بتلك الطالبة قصد إعادة تصحيحها، وهو ما كان بالفعل حيث احضرت أوراقها وأنا في

طريقي لمكتب السيد مدير الدراسات، فإذا بها تعترض طريقي وتلومني على تلك الدرجات التي حصلت عليها فأجبتها بأنني مستعد أن أمنحها نصف ساعة لتصحيح أوراقها بنفسها وتعطي لنفسها العلامة التي تستحقها نتيجة عملها "حسب سلم التصحيح الذي اعتمده" وذلك بعد إطلاع مدير الدراسات، ليكون شاهدا على العملية باعتباره يمثل سلطة الإدارة، وبعد الوقت المحدد عدت لأراجع ماذا فعلت فإذا بها تجهش بالبكاء لدرجة أنها لم تستطع التحدث إلينا، وبعد مجهود كبير ومعاناة نفسية قالت لنا بالحرف الواحد "إنني استحق علامة الصفر" بينما درجتها الفعلية هي علامة ونصف وأنا منحتها ثلاث درجات هذه الحادثة تعمدت التطرق إليها لاطلاع القراء المهتمين، كنموذج حي وعينة من تجاربي العديدة في ميدان التدريس، ولما يعانيه الأساتذة من ضغوط قد يتعرضون لها أو قد تسلط عليهم من مصادر مختلفة، وفي ذات الاتجاه أي (الضغوط) فقد نشرت جريدة الشروق الصادرة بتاريخ (2015/12/14) خبرا بعنوان "إصابة أستاذ بأزمة قلبية بسبب ضغوط عليه لتغيير نقطة تلميذ" بقلم الصحفي "محمد حمادي" وجاء في الخبر ما يلي: "أصيب أستاذ في ثانوية الشهيد الواعر عبد القادر الكائنة بمنطقة سيدي معروف شرق وهران الأثنين بأزمة قلبية استدعت نقله على جناح السرعة إلى مستشفى أول نوفمبر. وقد يتعرض الأستاذ إلى العديد من الضغوطات في مساره المهني منها الضغوط النفسية، فقد يتعرض الأستاذ إلى ضغوط نفسية نتيجة للإجهاد الذي تفرضه عليه ظروف العمل كالاكتظاظ في الأقسام سواء كانت محاضرات أو تطبيق وهو ما يجعله عرضة لبذل المزيد من الجهود البدنية والنفسية والتغلب على تلك الظروف الصعبة التي يعمل فيها وقد يتعرض الأساتذة إلى ضغوط من قبل آباء وأمهات الطلبة وأولياء أمورهم أو من قبل مديري المؤسسات التعليمية أو من قبل زملائهم في المهنة أو حتى من قبل السلطات كالوزارة الوصية والتي تكون شاملة في هذه الحالة، بمعنى أنها توجه لكافة الأساتذة بهدف إنجاح نسب كبيرة من الطلبة أو تحديد نسبة النجاح ضمن سقف محدد، وهنا يجد الأستاذ نفسه أمام أوضاع مقلقة وغير مستحبة من الناحيتين العلمية والبيداغوجية، وأهم عنصر يواجهه الأستاذ هم طلابه الذين يشعرونه في كل مرة بأنهم لم يتحصلوا على علامات تتصفهم مقابل أعمالهم المنجزة وأن ذلك سيخلق لهم صعوبات وضغوط أمام

آبائهم وقد يحرمهم من فرص تحقيق رغباتهم المختلفة في مسارهم الدراسي، وقد يلجؤون إلى العنف اللفظي وحتى الاعتداء البدني ضد أساتذتهم، وفي هذا الاتجاه نشرت جريدة الخبر ليوم (2016/12/05) خبر بعنوان " الاعتداء على أستاذ ثانوية وتكسير أسنانه في تلمسان بقلم الصحافي: ع. ب. ش: يقول فيه "تعرض أستاذ مادة الفلسفة بثانوية (محمد بوبلنزة) بحي أوجليدة في تلمسان، جيلالي بلعابد لاعتداء تلاميذ قسمه الذين احتجوا بطريقتهم لعدم رضاهم عن نقاط الفروض، حيث حاولوا مغادرة القاعة قبل الوقت المحدد للحصة فمنعهم الأستاذ، قبل أن يدخل معهم في مناوشات أفقت إلى اعتداء أربعة من الطلبة عليه بتوجيه لكلمات وركلات له أدت إلى تكسير أسنانه، مسببين له عجزا عن العمل...)"، ومن ناحية أخرى فإن الطالب باعتباره العنصر الأساسي في العملية التعليمية التعليمية قد يتعرض إلى ضغوط مختلفة في مساره الدراسي.

4- الطالب والضغوط التي يتعرض لها: في دراسة (بحث) لـ (ما كيلان) (McClellan,2001)، شملت (130) طالبا وطالبة من طلاب السنة الثالثة جامعي، كشفت هذه الدراسة أن الطلبة غالبا ما ينظرون إلى التقييم على أساس أنه نشاط موجه للمعلم، وما يقارب (80%) من الطلاب يرون أن تقييم المعلم على أنه ذو قيمة محدودة لأنه عملية غير قادرة على إشراكهم ومشاركتهم في عملية التقييم، وأبرزت الدراسة حقيقة أنه حتى لو أعطى المعلم تفسيراً مفصلاً عن عملية التقييم، فإن ذلك لا يحل محل حاجة الطلاب لأحكامهم الخاصة وتقييمهم لأنفسهم حول تعلمهم، إن هيمنة المعلم على عملية التقييم والنموذج الذي يتبعه في هذه العملية هو التركيز على قياس الانجاز ولكن دون الأخذ بعين الاعتبار الدور الفاعل الذي يؤديه الطلاب في عملية الانجاز والتقييم، وبالتالي يمكن أن يؤدي ذلك إلى خلق الشكوك وعدم اليقين في أوساط الطلبة وهذا يؤدي بدوره إلى زرع بذور الفتنة ويطرح التساؤلات دائما حول ما إذا كان العمل في مدرستهم يتم وفق معايير النزاهة، وهذه مشكلة هامة لها تأثير سلبي على البيئة المدرسية "وعلاوة على ذلك إذا كان الطلاب يعتقدون أن المعايير تكون ضمنية وغير واضحة وغير صريحة فإن عملية التقييم تكون شبيهة بعملية لعب اليانصيب تلعب فيها تجربة الموجه للعملية دورا أساسيا (McClellan,2001 p136)، وهكذا يمكن للطلاب في الثانويات أو الجامعات أن يتعرضوا إلى ضغوط عديدة منها الضغوط النفسية

نتيجة للدرجات التي يتحصلون عليها في نهاية فترة تكوينية، وأحيانا تأتي الضغوط من آباءهم الذين يحاولون الضغط على أبنائهم قصد إجبارهم على العمل والتحصيل الجيد والحصول على أعلى الدرجات، وأحيانا أخرى قد يكون الطلاب في حاجة للحفاظ على الحد الأعلى من المعدل التراكمي من أجل الحصول على المراتب الأولى في الدفعة، قصد الانتقال إلى درجة أعلى للالتحاق بالجامعات والتسجيل في التخصصات المرغوبة بالنسبة للثانويين أو التسجيل في الماجستير، وعدم مرورهم بالمسابقة الخاصة بالالتحاق بالدراسات العليا أو الماستر في النظام الجديد بالنسبة للطلبة الجامعيين في الداخل (الجزائر) أو في الحصول على منح للدراسة في الخارج، أو كانوا يرغبون في الحصول على وظيفة أو مهنة تخضع لشروط تنافسية، والكثير من الطلاب يشعرون بأن فرصتهم المستقبلية ستكون إلى حد كبير تحددها علاماتهم أو المعدل التراكمي للعلامات التي يحصلون عليها. بالإضافة إلى هذه الضغوط الخارجية فإن الكثير من الطلاب يتعرضون للكثير من الدوافع الداخلية التي تدفعهم إلى بذل قصارى جهودهم ربما نتيجة لوضعهم معايير عالية لأنفسهم، معتبرين أن الدرجات التي يحصلون عليها هي مقياس نجاحهم أو فشلهم في تلبية هذه المعايير في الحياة الجامعية، وفي الجامعات الجزائرية يسعى الكثير من الطلاب للحصول على المعدلات العليا إلا أن هذه المعدلات قد لا تترجم المستوى العلمي الحقيقي لهؤلاء الطلاب ميدانيا، فعلى سبيل المثال: بالنسبة لطلاب مختلف الفروع العلمية فإن طلاب المعاهد المتخصصة في الفروع الهندسية المختلفة فإن الطالب المهندس بحصوله على أعلى الدرجات من المفروض أن يترجم ما يقابله من قيم إبداعية ميدانيا فالمهندس المعماري مثلا فعلاماته تترجم في إنشاء مدن ذات مستوى تصميمي راق من الناحيتين: التقنية والجمالية أما المهندس الكهربائي فإن ترجمة تلك العلامات فمن المفروض أن تتجسد في تصميم وتنفيذ محطات لتوليد الطاقة الكهربائية وشبكات نقل وتوزيع التغذية بالطاقة الكهربائية بمواصفات عالية الجودة في تدفق الطاقة إلى بيوت المشتركين وكذلك الشركات ومراكز البحث وغيرها من المؤسسات الحيوية بمرودية عالية خالية من الأخطاء كالانقطاعات ورجفان الشبكة التي تؤدي إلى خسائر اقتصادية فادحة أو تترجم كذلك في وضع تصاميم مبتكرة لبناء آلات كهربائية سواء كانت مولدات أو

محركات أو محولات تعطي مردودا عاليا يقارب (99) بالمئة، يقابله ضياع كهربائي في حدودهالدينيا، أما بالنسبة للطالب المهندس المتخصص في الهندسة المدنية فإن علاماته العالية من المفروض أن تتجسد ميدانيا من خلال مساهماته في بناء الطرقات وفتح الأنفاق داخل المناطق ذات التضاريس الصعبة، وبناء الجسور التي تتصف بالمثانة العالية والجودة التي تضمن استمرارها لقرون، أما طلاب الطب فإن ترجمة درجاتهم العليا والتي تدل على تفوقهم يعني تكوين أطباء يتمتعون بمستويات عالية في مختلف الفروع الطبية إلا أن الواقع غير ذلك، فإن الكثير من أطبائنا يدرسون مختلف التخصصات ولكنهم في الواقع العملي لا يفرقون بين الكبد والرئة، أما الفروع المتخصصة في العلوم الاجتماعية والانسانية والقانونية فإن الأمور أكثر كارثية لأن طلاب هذه الفروع لا يولون أهمية للدرجات التي يحصلون عليها لأنها لا تؤخذ بالاعتبار في عمليات الالتحاق بالمؤسسات الجامعية والوظائف المتخصصة ذات الصلة وإذا أخذت بالاعتبار فهي شكلية والكثير من الطلاب المتخرجين من الجامعات التي تدرس العلوم الاجتماعية والإنسانية غالبا ما يلجؤون إلى الغش والنقل ومن يدخل إلى قاعات التدريس والتي تكون في ذات الوقت قاعات امتحانات فإنه يرى العجب حيث أن جدران تلك القاعات كلها خرائط مكتوب عليها مختلف المواضيع التي تتعلق بالمواد التي يمتحن فيها الطلاب، وهكذا نرى أن الدرجات التي يحاول الطلاب في جميع المراحل الدراسية من الابتدائي إلى أعلى درجات التخصص في مختلف الفروع العلمية أنها عبارة عن وسائل تستخدم في الجزائر لبلوغ المراتب الاجتماعية، لكن مردودها العلمي الذي من المفروض أن يكون ترجمة لواقع التفوق العلمي لأصحابها، لا أثر له ميدانيا ومن هذه الخلفية يمكننا التطرق إلى عمليات الغش في تضخيم علامات الطلاب في مختلف مؤسساتنا التعليمية في الجزائر والمخاطر التي تتجم عن هذه العملية ومستقبل أجيالنا لما لها من آثار مدمرة للإنسان والحضارة، وكيف أصبحت هذه العملية محل سباق محموم بين الأفراد والأسر بل بين المؤسسات كعنوان للتفوق والنجاح بالنسبة للكثير من مديري المؤسسات التعليمية في الجزائر .

5- ظاهرة تضخيم الدرجات في المؤسسات التعليمية في الجزائر: ظاهرة تضخيم الدرجات على مدى العصور الماضية وصفت من قبل الأكاديميين في كل أنحاء العالم على

أنها كابوس كما ورد في مصطلح ليف (2003) ، (Leef,2003) ، كما يصفها العديد من الأكاديميين على أنها سرطان اقتصادي واجتماعي (ديزير 2004) (Desner,2004) وبكلمات مشابهة يصفها الكثير من المهتمين بالشأن التربوي بأنها الظاهرة الخبيثة التي تصيب التعليم، أن تضخيم الدرجات هي العملية التي يتم بموجبها أن نتائج الامتحانات يظهر عليها نوع من التحسن في المستوى التعليمي ومع مرور الوقت لا يقابله أي نوع من التحسن في التعلم ويأتي ذلك نتيجة انخفاض المعايير التعليمية وانخفاض في عملية التقييم، وفي ذات الشأن يقول ستون (Stone) "يحدث تضخيم الدرجات (العلامات) عندما يتلقى الطالب درجة لا تتلاءم مع ما قدمه من انجاز في عمله" (Stone,1995) وأن الطلاب الذين يحصلون على درجات عالية لا تناسب مجهوداتهم المبذولة تعطيهم انطباعات خاطئة عن مهاراتهم، وقد أجريت بحوث كثيرة ومهمة في مجال الدرجات والطلاب وتأثير الدرجات على تقييم الطلاب من قبل أعضاء الهيئة التدريسية (الأساتذة) وقد تم الوصول من خلال هذه الدراسات إلى " أنه توجد عمليات تضخيم على مستوى كل من الجامعات والمدارس الثانوية على حد سواء"، (نيجل،1998، هيلي،2001)،(Negle,1998,Healy,2001)، وفي الجزائر فإن ظاهرة تضخيم العلامات نقرأ عنها مثلا في ما نشره الموقع الالكتروني للنقابة الوطنية لأساتذة التعليم الثانوي والتقني SNAPSET يوم (11/ نوفمبر/ 2013) للصحفية ليندة قوادي من صحيفة النهار الجزائرية بعنوان " طريقة احتساب علامات المتدرسين "مبهمة" في ظل غياب معايير محددة 4 خانات جديدة في سلم التقييط لتضخيم علامات التلاميذ،وجاء في الخبر " كشف المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني الموسع، أن النموذج الجديد لكشف النقاط المستحدث هذه السنة، سيخلق فوضى في تقييم التلميذ في ظل غياب معايير واضحة، ستمكن من تضخيم العلامات أو تقليصها، في وقت طالب الإبقاء على النموذج القديم "عن طريق تفعيل " البطاقة التركيبية بالمقابل عرضت النقابة سلبيات الخانات الأربع المستحدثة في الكشف "وفي الحقيقة فإن وجود عملية تضخيم الدرجات في النظام التعليمي في الجزائر قد أخذت الشائعات حوله من مدة طويلة قبل نشر المقال السابق،وقد غطى مساحة واسعة من النقاش ولكنها كانت تنتشر وتخدم ثم تعود مرة أخرى، وفي

السنوات الأخيرة أخذت منحى متصاعدا بشكل خطير فعمليات تضخيم الدرجات للطلاب قد أصبحت تقليدا لدى الكثير من المؤسسات التعليمية في جميع مستويات التعليم العالي والمتوسط والثانوي وفي مختلف التخصصات العلمية والأدبية، وقد زاد انتشارها بعد لجوء وزارة التربية إلى معاقبة المديرين الذين تسجل مؤسساتهم نسب ضئيلة في نجاح طلابهم في امتحان البكالوريا، من منظور سطحي فقد يكون من المغري أن ظاهرة تضخيم الدرجات للطلاب ظاهرة غير ضارة، وأن جميع الأطراف المعنية بالعملية التعليمية التعلمية من أساتذة وإداريين وطلاب وأولياءهم يرحبون بها لأن كل سنة ترتفع نسبة النجاح وبمعدلات عالية ويؤخذ ذلك على أساس أنه دليل على نجاح النظام التربوي في الجزائر، وأنه من المفترض أن أفضل الطلاب لازالوا يتخرجون بموجب هذا النظام الناجح وبأعلى معدلات في درجاتهم العلمية العالية نسيبا، وأن هؤلاء سيستفيدون من الميزة التنافسية في سوق العمل، هذا المنظور في الأساس هو منظور نسبي وليس مطلق، وقد كانت الشكاوي بشأن تضخيم الدرجات في الثانويات والمدارس والجامعات الجزائرية تأخذ حيزا كبيرا من الشائعات التي تؤكد استفحال هذه الظاهرة، وفي الآونة الأخيرة بلغت مرحلة حادة في خطورتها على المجتمع بشكل عام وعلى منظومتنا التربوية بشكل خاص حيث نقرأ على سبيل المثال ما كتبه جريدة الشروق ليوم (2015/12/18) بقلم الكاتب "زهير مجراب" خبرا بعنوان "الفضيحة خرجت للعلن والأولياء يطالبون بلجان تحقيق، مدراء يطالبون المعلمين بتضخيم نقاط التلاميذ" وجاء في الخبر ما يلي " لم يكن يعتقد بعض مديري المؤسسات التربوية والذين يطالبون المعلمين والأساتذة برفع علامات التلاميذ وتضخيمها إلى أن تخرج تجاوزاتهم للعلن، غير أن إصابة أحد الأساتذة بوهران بأزمة قلبية نتيجة رفضه الموافقة على طلب المدير، كشفت تجاوزات خفية يمارسها بعض المديرين، إما لدوافع شخصية لوجود معرفة وتواطؤ مسبق بين الأولياء والمدير أو حتى لا تصنف مؤسساتهم بالأضعف...." وبالمقابل فقد نشرت ذات الجريدة يوم (2015/12/17) خبرا بعنوان "تلميذ يحاول الانتحار بسبب ضعف معدله" بقلم "آمال رمضان" وجاء في الخبر "أقدم تلميذ يقطن بوسط مدينة عنابة من مواليد (2001) يوم الأربعاء (2015/12/16) على محاولة الانتحار وذلك بشربه كمية معتبرة من المهلوسات العقلية من قبل (ريفوتريل) مباشرة

بعد تحصله على نتائج مدرسية مترددة "، وفي ذات السياق فقد نشرت جريدة الشروق الصادرة يوم (2015/12/20) خبرا بعنوان ("تلاميذ اختطفوا أنفسهم" للإفلات من العقاب) بقلم الصحفية نورة باشوش: جاء فيه ما يلي "أكد العقيد عبد الحميد كروود، رئيس مصلحة الاتصال بقيادة الدرك الوطني أنه منذ بداية السنة تم تسجيل (21) حالة اختطاف تم الإبلاغ عنها عن طريق الرقم الأخضر (1055)...منها (21) حالة اختطاف حقيقية تم حلها، مضيفا أن العديد من الأطفال المتدرسين يستغلون خوف العائلات من حالات الاختطاف التي تم تسجيلها للهروب ليبلغوا أنهم تعرضوا للخطف وهذا للإفلات جراء حصولهم على معدلات ضعيفة، وإضافة المسؤول ذاته أن مصالح الدرك قد سجلت مع نهاية الفصل الأول من السنة الدراسية اتصالات بالعشرات عبر الرقم (1055) من الأطفال خاصة المتدرسين في الطور الثانوي للتبليغ أنهم اختطفوا، أو اختطفوا ثم تم تحريرهم بعد ساعتين من العملية، وذلك للهروب من عقاب العائلة على النقاط والمعدلات الضعيفة التي تم الحصول عليها " بناء على ما تقدم واستنادا إلى الاستعراضات الأدبية وعلى وجه التحديد "الأدلة التجريبية على وجود علاقة إيجابية بين تضخيم الدرجات وتقييم الطلاب والتي أثبتت أنه يمكن أن تستخدم عملية التقييم كوسيلة للتلاعب أو التحكم في السلوكيات" (Young,1993) وخاصة عند استخدامها كجزء من عملية مراجعة الأداء المرتبطة بالتعويض (Stone,1995) وهذا بدوره يؤدي إلى تدريس بعض السلوكيات المحددة والتي تعتمد من قبل هيئة التدريس وعلى وجه التحديد الممارسات والسلوكيات التي تؤدي إلى ارتفاع درجات تقييم الطالب (دامرون) (Damron,1996)، فضلا عما تقدم فالهيئات التدريسية (الأساتذة) في الجزائر فمعظمهم قد تخلت عن المهام الأساسية التي وجد لأجلها وهي المساهمة بفعالية في النهوض بالقطاع التعليمي الإيجابية والفعالة في الارتقاء بمستوى المنظومة التربوية والأداء التعليمي الحديث ولجأ الكثير منهم إلى مهنة الدروس الخصوصية.

6- الدروس الخصوصية وظاهرة تضخيم الدرجات: إن لجوء بعض الأساتذة للدروس الخصوصية كوسيلة من الوسائل البديلة في التدريس عوضا عن التدريس الرسمي قد يكون فيه نوع من الإيجابية لولا أن معظم الأساتذة يلجؤون إلى عملية استدراج طلابهم من المدارس الرسمية وتوجيههم نحو دروس بديلة تتم في أغلب الأحيان في

مستودعات أو أقبية خالية من شروط الصحة البدنية ولا توفر شروطا للراحة النفسية وفي أحسن الأحوال في بيوتهم أو بيوت الطلبة إن توفرت ظروف الاستقبال وفي هذا الشأن كتبت الشروق الجزائرية الصادرة بتاريخ (2011/05/16) خبرا تحت عنوان أولياء يدفعون وأساتذة يجمعون وتلاميذ في مفترق الطرق "بقلم الصحيفان ب.عيسى/ حسناء.ب"يقولان فيه "الدروس الخصوصية قبل الخبز ومن المستودعات تخرج البكالوريا (100) طالب في حجرة بأسعار تتجاوز المليون شهريا "تزامنا مع إعلان وزارة التربية الوطنية عتبه الدروس المعنية بـالكالوريا (2011) التهبت "سوق" الدروس الخصوصية وبلغ تهافت الأولياء والطلبة عليها المنعرج الحاسم، وشهدت بورصة الدروس الخصوصية ارتفاعا جنونيا بعد تحولها إلى عادة لصيقة مرافقة للمرحلة التحضيرية لامتحانات نهاية السنة، أهمها البكالوريا خصوصا أن ثمن النجاح لم يعد عرقا فقط، وإنما أموال باهضة يدفعها الأولياء مجبرين لا مخيرين أمام ما يسميه البعض غول الدروس الخصوصية ويسميه آخرون بالشر الذي لا يبد منه، ويراه آخرون دعما مشروعا "وتضيف الجريدة" توقفت الدراسة في الأقسام النهائية للتعليم الثانوي تنتقل إلى أقسام أخرى، فثمة مدارس موازية قائمة بذاتها في كل مكان تقدم من دون انقطاع للتلاميذ دروسا مقابل أسعار جديدة في المنعرج الأخير قبل الامتحان وإذا أمعنا النظر في أسلوب الاستدراج هذه نجد أنها توفر الشروط الأساسية لعملية التقييم غير الموضوعية والتي يتم بموجبها تقييم الطالب تقييما لا علميا، ولا يساهم في رفع مستواه الأدائي والسلوكي وبالتالي مستواه الدراسي، حيث أن بعض الأساتذة وبكل أسف يلجؤون إلى عملية تضخيم العلامات للطلاب واضعين نصب أعينهم رضاء أولياء التلاميذ وما ينجر عنها من مكافئات مادية وفي الوقت نفسه توفير فرص ارتقاء التلاميذ من المرحلة التي يدرسون فيها إلى المرحلة اللاحقة دون مراعاة للمستوى العلمي لهم والعملية في حد ذاتها كانت تقتصر عادة على من تتوفر الوسائل المادية لأبائهم، ولكن الظاهرة استقبلت وتشعبت فقد امتد تأثيرها إلى كل شرائح المجتمع تقريبا ولكل المستويات التعليمية باستثناء القلة القليلة من التلاميذ الذين لا تتوفر لدويهم أدنى الفرص والامكانيات المادية في تدريس أبنائهم الدروس البديلة (الخصوصية)، وفي الموضوع ذاته تناولت الصحفية نوال

زايد في جريدة النهار الجزائرية الصادرة بتاريخ (2013/06/30) خبر بعنوان "معدلات اليبام" الكارثة تكشف تضخيم المعدلات في الفصول الثلاثة، جاء في الخبر ما يلي "

- عدد معتبر من المؤسسات التربوية تراوحت نسبة نجاحها بين 10 و 20 من المائة
- تسجيل نقاط ضعيفة في مادتي الرياضيات واللغات

أظهرت نتائج التعليم المتوسط التي أفرج عنها الديوان الوطني للامتحانات والمسابقات أمس الأول، الفرق الشاسع بين معدلات التقويم السنوي ومعدلات الامتحان، كما كشفت النتائج عن حصول بعض المؤسسات التربوية على نسبة تصل إلى 15 من المائة، بعد ما تحصلت العام الماضي على نسبة وصلت إلى 50 من المائة. كشفت النتائج التي أفرج عنها الديوان الوطني للامتحانات والمسابقات على السياسة التي كانت تتبعها غالبية المؤسسات من خلال التضخيم في نقاط الفصول الثلاثة، وهذا ما أثر سلبا على نتائج الامتحانات الرسمية التي تدرجت بنسبة 20 من المائة مقارنة بالسنة الماضية التي قدرت فيها بـ 72.10 من المائة، وقد تحصل أكثر من 23 ألف تلميذ على معدلات أقل من 10 تمكن 40% منهم من الانتقال إلى الثانوية، وهذا على الرغم من أن هؤلاء التلاميذ كانت معدلاتهم الفصلية تتراوح بين 11 و 13 من 20 ما يطرح علامات استفهام كبرى حول المستوى الحقيقي للتلاميذ...."بل وقد امتدت ظاهرة تضخيم العلامات سواء في المدارس النظامية أو بالدروس الخصوصية بتأثيراتها السلبية التي تؤدي إلى انخفاض المستوى التعليمي والتعلمي لدى الطلبة الثانويين إلى الجامعات بشكل عام وبالأخص الجامعات التي تدرس العلوم الهندسية بمختلف فروعها والطب والصيدلة وحتى العلوم الاجتماعية والانسانية لم تسلم من هذه الظاهرة وخصوصا التخصصات التي تجبر المنتسبين إليها على دراسة بعض الوحدات العلمية مثل الرياضيات مثلا بالنسبة لطلاب الفلسفة أو الإحصاء بالنسبة لطلاب تخصص علم النفس وعلم الاجتماع وغيرها، فبالنسبة للجامعات المتخصصة في العلوم الدقيقة والتخصصات الهندسية فإن تطبيق نظام LMD قد زاد الوضع تعقيدا لما له من خصوصيات فهو يفرض زمنا محددًا للتكوين الجامعي إذ يقلص المدة الزمنية التي لا تزيد عن ثلاث سنوات لتطبيق البرامج وانتهاء المناهج المقررة والتي تحتوي في مضمونها العلمي نفس المقررات التي كان الطلاب يدرسونها في خمس سنوات بالنسبة

للمهندسين وأربعة سنوات بالنسبة لطلاب الليسانس، وفي هذه الحالة فإن انعكاسات تضخيم العلامات في المرحلة الثانوية سيكون له تأثير مباشر على المستوى التعليمي في الجامعات من حيث عدم مواكبة الطلبة الوضع الجديد سواء بالنسبة للخلفية العلمية والمعرفية المكتسبة من الثانوي أو في التفاعل واستيعاب المعلومات الجديدة التي يتلقاها الطالب في الجامعة، وفي هذه الحالة فإن الهيئات الجامعية والأساتذة سيجدون أنفسهم أمام معضلة كبيرة في عملية التقييم فإذا رفعوا مستوى معايير التقييم فإن ذلك سيؤدي إلى الرسوب الجماعي للطلبة، وإذا اتبعوا أسلوب خفض معايير التقييم فإن ذلك سيؤدي إلى رفع العلامات مقابل انخفاض في المستوى العلمي وفي هذا الشأن كتب نيل موراي (2013) Nial Murray مراسل التعليم بمجلة الممتحن الايرلندية (Irish Examiner) دراسة بتاريخ (13/ 01/ 2013) دراسة بعنوان "انخفاض المعايير يؤدي إلى أفضل العلامات" تقول الدراسة " أن المزيد من الطلاب الذين يحصلون على درجات أفضل في الجامعات يعود السبب إلى خفض المعايير الأكاديمية بدلا من تحسين القدرات وفقا لدراسة أكاديمية، فقد قال مارتين أوغراي (Martin O'Grady)، وهو محاضر في علم النفس بمعهد (التكنولوجيا ترالي) عن "تضخيم العلامات المستشري" فقد وجد هو وزميله في بحث لهما (2007) أنه قد تقلص ومع ذلك قال " كلما خفضت الجامعات والأساتذة معايير التقييم عمل الطلاب أقل مما أثار مخاوف بشأن معايير العمل والتوظيف للخريجين، ولم تعلق رابطة الجامعات الايرلندية على آخر ورقة بحثية من شبكة المعايير الايرلندية للتربية والتي تغطي جوائز التخرج من سنة (2005) إلى سنة (2009)، وقد كان من المقرر في منتدى على شبكة الانترنت من قبل أوغراي واثنين من زملائه في (تكنولوجيا المعلومات ترالي) لبحث تهديدات جودة التعليم مع التركيز على مخاطر تضخيم العلامات، ويقارن التقرير متوسط النسب المئوية من الدرجة الأولى (1:1) والثانية العليا (2:1) درجة منحت عبر سبع جامعات في عامي (2008) و(2009) مع المتوسطات للأعوام (2002)، (2004)، (2005)، إن تحليل البيانات من هيئة التعليم العالي يدل على زيادة (11.4%) في عدد الطلاب الحاصلين على المراتب الأولى مقابل (13.9%) من الحاصلين على المراتب الثانية وقد أظهرت النتائج في جميع الجامعات الزيادات باستثناء (1:1) من درجة الشرف بالنسبة لجامعة (دبلن) حيث انخفضت بنسبة (18%) مقارنة بالمدة الطويلة لمعظم العلامات

الممنوحة في عامي (1994) و(1995) أظهرت أن النسبة (1:1) قد زاد أكثر من الضعف وان أكثر من (70%) قد منحت إلى (2:1)،

7- استخدام التكنولوجيا وتضخيم العلامات: إن استخدام التكنولوجيات الحديثة قد يزيد في فرص خيانة الأمانة العلمية والأكاديمية، حيث نلاحظ الاستخدام المتزايد في جميع أنحاء العالم لهذه التكنولوجيات وفي جميع التخصصات وفي مختلف مستويات التعليم وحتى عند مختلف شرائح الشباب، والجزائر لا تشذ عن بقية دول العالم في استخدام أجيالها وشبابها لهذه التكنولوجيات من خلال البرامج الأكاديمية التي تتوفر على حلول لمسائل متعددة ومتنوعة وخصوصا في مجال المواد العلمية، وحتى في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، وفي هذه الحالة، فإن عمليات الغش والحصول على حلول المسائل والإجابة عن أسئلة الامتحانات، وهو صفة من صفات تضخيم الدرجات يتم بيسر وسهولة باستخدام الهواتف النقالة (المحمولة)، والكاميرات الرقمية، والميكروفونات الصغيرة الحجم وغيرها، وأشارت البحوث التي أجريت ميدانيا ولسنوات عديدة أن الأغلبية العظمى من الطلاب قد مارسوا عمليات الغش والخداع في وقت واحد أو في أزمنة مختلفة أثناء دراستهم الثانوية أو الجامعية " (مكابى وتريفينو) (McCabe & Trevino, 1993) و (McCabe & Trevino, 1997)، و (McCabe & Trevino & Butterfield, 2001)، وفي الجزائر فإن ظروف استخدام هذا النوع من الغش قد يتم بسهولة أكبر من بقية بلدان العالم لانعدام أجهزة التشويش الإلكترونية المتخصصة في المراكز الإمتحانية سواء تعلق الأمر بشهادتي البكالوريا أو المتوسط أو في امتحانات الجامعات والمدارس العليا والمراكز المتخصصة بالإضافة إلى أن ظاهرة غش الطرف عن عمليات الغش في الامتحانات والمسابقات الرسمية قد أصبح تقليد معمول به في العديد من الولايات وفي المراكز الامتحانية الرسمية ومن خلال تحليلنا لظاهرة تضخيم العلامات والدراسات الميدانية والأمثلة المدعمة لها نرى أنهذه العملية ثنائية التدمير فمن جهة تشجع التلميذ على البلادة والكسل وعدم الاهتمام بما يقدمه المدرسون في المدارس الرسمية، وبالتالي يصبح حضوره لا حدث ومن ثم يقاطع المدرسة العمومية، وخصوصا بالنسبة لطلاب المستويات التي تتطلب امتحانات مفصلية كشهادة التعليم المتوسط أو البكالوريا أو التخرج بشهادات عليا من الجامعات، وقد ينتج عن ذلك انتكاسات

لبعض الطلاب الذين يتيهون بين الدروس الخصوصية والدروس الرسمية، وقد تكون نتائجهم مخيبة في نهاية المطاف، وبالتالي يلجؤون إلى الحيل التي يكسبون بها تسامح وتعاطف أوليائهم كما هو الشأن بالنسبة للحالات التي استشهدنا بها وهي ادعاء الاختطاف أو قد يلجؤون إلى عمليات التمرد على أولياء أمورهم كمرحلة أولى لتأتي مرحلة التمرد على المجتمع ومنظومته الاجتماعية والعقائدية لاحقاً، وفي أحسن الأحوال ينجح في شهادة البكالوريا لتبدأ عملية الالتفاف والدوران حول الذات أما من الجهة الأخرى فإن عملية التدمير تكون على المجتمع من خلال الخريجين الذين ينتشرون في مختلف المؤسسات الاقتصادية والتربوية والتعليم في جميع مراحلهم وتشعباتهم، والبياديين الصحية بتكفلهم بمعالجة المرضى وإجراء العمليات الجراحية والبياديين العمرانية في بناء الجسور والعمارات و من جانب الأستاذ الذي هو محور العملية التربوية فإنه سيكون محل شك لأن مهامه لا تتوقف عند تلقين الطلاب الدروس وإنما تتجاوز ذلك بكثير لأن المدارس والجامعات من مهامها الأساسية هي خلق الإنسان المتشعب بقيم مجتمعه الوطنية والروحية، والعقائدية والمؤهل للدفاع عن حدود بلده والتجنيد للدفاع عنها بصورة تلقائية، وهو ما تفتقر إليه المدارس الخاصة والدروس الخصوصية، وفي هذا الاتجاه نشرت جريدة الشروق الصادرة بتاريخ (2016/01/12) خبراً تحت عنوان "في تقرير أسود رفعته نقابة عمال التربية" ومما جاء في الخبر ما يلي (...شدد التقرير، بأن الاخفاق الذي وصلت إليه المدرسة العمومية ليس أمراً جديداً، بل أصبح واقعا لا مناص منه وتوصيف مشترك بين الجميع، مؤكداً بأن المنظومة التربوية تبقى وحدها القادرة على خلق المناخ المناسب لأي تحول وتطور في أي ميدان، وبالتالي أي نجاح يتوقف على مدرسة منصفة فعالة ومواكبة للمستجدات والتطورات التي تعرفها الساحة العالمية، ومدرسة ينسجم فيها التعليم المدرسي مع التعليم العالي، وتتلاءم فيها المضامين المعرفية والعلمية مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي القيمي للجزائريين....)، والواقع أن المدرسة العمومية الجزائرية قد تخلت عن مهامها الكبرى ألا وهي تكوين الإنسان ذو المواصفات الوطنية والمتفاعل مع القيم الاجتماعية الموروثة عن آبائه وأجداده فضلاً عن التكوين المعرفي النوعي في مقابل الركض وراء الدرجات التي تؤهله للدخول إلى الجامعات أو الالتحاق بوظائف، وهو على الأرجح ما وفرته له المدارس الخاصة والدروس

الخصوصية من خلال بعض الأساتذة الذين وظفوا صفة الأستاذية في غير محلها بغض النظر عما تتركه هذه العملية من آثار مدمرة على المجتمع في جميع أبعاده.

8- الآثار الاجتماعية والنفسية لتضخيم الدرجات:

a- الآثار الاجتماعية: من خلال ما تقدم نرى أن عملية تضخيم الدرجات هي عملية مسكوت عنها، وفي حالات كثيرة، فهي مستحبة ولا أحد يعارض ممارستها ولكنها بالمقابل لها آثار مختلفة ومدمرة منها الاقتصادية والنفسية والمهنية والمعرفية وغيرها على الطالب والمعلم والأولياء والمجتمع والبيئة التعليمية ويمكن تلخيصها أهمها في النقاط التالية:

- انخفاض قيمة الشهادة الممنوحة من قبل مؤسسات التعليم الجزائرية سواء في التعليم الابتدائي والثانوي أو الجامعي على المستوى الداخلي والعالمي.

- خلق أوضاع مبهمة وغير واضحة فيما يتعلق بالتعامل مع الشهادات الجامعية وأنواعها المتعددة مع الوظيفة العمومي

- شكوك مختلف المؤسسات الجزائرية في قدرة المتخرجين من الجامعات الجزائرية من الناحية العلمية والمهنية ونزع الثقة من الشهادات التي تحصلوا عليها وهو ما جعل هذه المؤسسات تفرض سنوات الخبرة لا تقل عن 05 سنوات لكل مرشح لشغل مهنة ما في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

- عزوف الطلاب عن المدارس الرسمية ولجوئهم إلى المدارس الخاصة أو الدروس الخصوصية.

- لجوء فئة من الجزائريين إلى تسجيل أبنائهم في مدارس مخصصة لأبناء الأجانب من السفراء وأبناء مديري الشركات العاملة في الجزائر، وهو ما يعتبر استنزاف لقوى بشرية هامة تتمثل في شباب اليوم ورجال الغد.

b- الآثار النفسية: إن الآثار النفسية التي تتركها عملية تضخيم العلامات وهي نوع من الغش فتترجم في:

- **خيانة الأمانة الأكاديمية:** وتتمثل في أن المعلم يسلك سلوكا يعرف أنه سلوكا خاطئا ولكنه مع ذلك يعتمد السير في الطريق الخطأ إما بدافع ذاتي أو تحت ضغط المسؤولين.
- **الألم المعنوي:** مفهوم الألم المعنوي ليس جديدا، وقد وصفه (جامتون) (Jameton,1984)، بأنه يحدث للمعلم عندما يكون على علم بالسلوك الصحيح ولكنه

يتصرف عكس ذلك بفعل القيود المفروضة عليه من المسؤولين في المؤسسات الرسمية، والتي تجعله في وضع يستحيل عليه متابعة عمله بشكل صحيح، وتشير الدلائل إلى أن الألم المعنوي يحدث في المؤسسات التربوية، وتظهر أعراض الألم المعنوي، على شكل الألم النفسي والأرق، والشعور بالذنب، وهذه الأدلة تشير إلى أن الصراع بين الأفراد القائم على القضايا ذات الصلة بالغش وتضخيم الدرجات أو قلة الاحترام والأدب بين المرين قد تؤدي إلى الألم المعنوي في أوساطهم

● **تلوث المناخ الاخلاقي وعدم احترام آداب اخلاقيات المهنة:** إن الحفاظ على بيئة اخلاقية ايجابية في المؤسسات التربوية والجامعية، قد تكون أكثر صعوبة مما كانت عليه في الماضي، ففي بعض الأحيان تسعى بعض المؤسسات الجامعية من خلال مسؤوليها التدخل في صلاحيات الأستاذ، والطعن في نزاهته وترغمه على اتخاذ قرارات تؤدي إلى تضخيم الدرجات بشكل انتقائي لبعض الطلاب (الطالبات)، وهذا النوع من السلوك يضربه في صميم شرفه وخيانتته للأمانة الأكاديمية والعلمية، والتي من شأنها خلق الظروف التي تؤثر على أعضاء هيئة التدريس، والطلاب بصورة سلبية بشكل عام، وفي بعض الأحيان تتدخل الإدارة في عملية عكسية حيث تحاول تبرئة الطلاب من صفة الخيانة الأكاديمية ومحاوالتهم الغش وسعيهم للحصول على درجات لا يستحقونها مقابل إجاباتهم المتدنية، بل قد يكونوا غائبين أيام الامتحان، وقد يؤدي ذلك إلى ظهور قلة أدب الزمالة من خلال سلوكيات بعض المسؤولين، مثل الوقاحة والازدراء والعدوانية السلبية والاعتداء اللفظي والنفسي، والسعي إلى التقويض والاقصاء من الأنشطة العلمية والحرمان من الفرص الاقتصادية المتعلقة بالرحلات العلمية وحتى الحرمان من المردودية، هذه الأنواع من قلة الأدب يؤدي إلى مناخ تنظيمي غير داعم في الجامعة التي يتعرض فيها الأساتذة من قبل المسؤولين والأقران إلى الاضطهاد النفسي والمعنوي يؤدي مباشرة إلى إقصاء الطلاب من الحصول على فرص للتعلم والنمو والتطور في مهنة ما لديهم الرغبة في بلوغها (Beasley,2010)،

● **خلق نوع من التعالي وقلة الاحترام لدى بعض الطلبة لأساتذتهم، والتعالي عليهم، وهذا من شأنه أن يخلق عائقا نفسيا بين الأستاذ وطلبته مما يجعل عملية التواصل بينهما باردة أو قد تكون منعمة بصورة نهائية.**

- انتشار الصور المسيئة للأساتذة على المستوى المهني والاجتماعي وهو عامل أصاب قيمة الأستاذ بالتشوه لدى مختلف فئات المجتمع وقللت من قيمته واحترامه
- يقلل من حوافز الطلاب على العمل لأجل التفوق لأن الدرجات لم تعد معيار للعمل والتفوق.
- يسبب الثقة المفرطة بالنفس لبعض الطلاب.
- تختلف عملية تضخيم الدرجات من مؤسسة إلى أخرى مما يجعل عملية المقارنة مستحيلة بين المتفوقين.

المراجع:

- 1- ع. ب ش (2016/01/15): جريدة الخبر
 - 2- محمد حمادي (2015/12/14): جريدة الشروق الجزائرية، الجزائر
 - 3- نورة باشوش (2015/12/20): جريدة الشروق الجزائرية، الجزائر
 - 4- ب . ب . عيسى / حسناء. ب: (2015 /05/16) جريدة الشروق الجزائرية، الجزائر
 - 5- نوال زايد (2013/06/30): جريدة النهار الجزائرية، الجزائر:
 - 6- د . سبع محمد أبو لبدة (2008): مبادئ القياس النفسي، دارالفكر، عمان، الأردن
 - 7- نشيدة قوادي (11 / 11 / 2013) : جريدة النهار الجزائرية، الجزائر
 - 8- نشيدة قوادي (2012/01/12) : جريدة الشروق، الجزائرية
- 1- I.E Finkelstein(1993): the Marking system in theory and practice Baltimore Warwick and York
 - 2- Greenwald,A G .(1996):Applying social psychology to reveal a major (but correctable) Flaw in student evaluations of teaching University of Washington
 - 3- Carey,G W.(1993):thoughts on the lesser evil student evaluations perspectives on political science 22:17-20
 - 4- Benson,D E and J M .Lewis (1994):student's evaluation of teaching and accountability :Implications «from the Boyer and ASA reports teaching sociology 22:99-195
 - 5- Renner,R.(1981):comparing professors :how student ratings contribute to decline in quality of higher education PHI Delta Kappa 63:30-128

6- Bonetti,S.(1994):"one the use of student questionnaires " higher education review 26:57-64

7- Crumbley, L D. and E.Fliedner (1995):Accounting administrators 'perceptions of student evaluation of teaching information

8- McClellan.(2001) : Assessment for Learning the differing perceptions of tutors and student assessment evaluation in higher education 26(4),307-318

9- Butler ,R and Nisan ,M(1986):effects of no feedback ,task-related comments and performances .J Edu psychological (1986:78-210)

10-Butler ,R and Nisan M.(1986), Crooks ,1988 ,Pulfrey et al ;(2001):Enhancing and undermining intrinsic motivation ;the effects of task-involving and ego-involving evaluation on interest and performance Br J Edu psycho (1988:581,1-14)

[www.ifetsinfo /Journals/5-4discus summary octobr2002.html](http://www.ifetsinfo.com/Journals/5-4discus_summary_octobr2002.html): عن الموقع الإلكتروني

11-Leaf,G.C(2003):Degraded Currency the problem of grade inflation Washington DC American of trustees and Alumni

12-Desner, J. (2004): Grade inflation ...Why it's a nightmare. George Mason's University History News New York Article 2 August ,Retrieved 19 February (2007) from: http://hnn.us/articles_6591.html

13-Stone, J E.(1995)/ Inflated grades ,Inflated enrollment ,and Inflated budges an analysis and call for review at the state Level Education policy analysis Archives

14-Damron,J C(1996):Instructor personalityand politics of classroom

15-Negle,B.(1998):Proposal for dealing with grade inflation :the relative performance" Index" Journal of Education for Business Vol (Issue1) p:74

16- School and Higher Education :Thomas R Guskey and Howard R Pollis :
عن الموقع

(<http://education.stateuniversity.com/pages/2017/Gardingsystem.html>)>Gardingsystems-School,HIGHEREDUCATION</Aa

17-McCabe .D.L., Trevino,L.K (1997) : individual and contextual influences on Academic dishonesty : A multi - campus investigation Research in higher Education 38(3),379-396

- 18-McCabe .D.L., Trevino,L.K (1993) : Academic dishonesty honor codes and other contextual influences, Journal of higher Education 64(5),522-538
- 19-McCabe .D.L., Trevino,L.K., Butterfield ,K.D(2001):cheating in Academic institutions : A Decade of Research Ethics of Behavior 11(3),219-232
- 20-Jameton.A.(1984): Nursing practice : the Ethical issues .Englewood Cliffs N J prentice .Hall
- 21-Beasley,.(2010): Nurse Educators : stop the Bullying the South Carolina Nurse January, February, March,(p10)